



دور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها
دراسة تطبيقية على المشروعات
التي يربحها صندوق المئوية بمنطقة الرياض*

أ. خالد بن عبد الله البرازي

صندوق المئوية

الرياض

المملكة العربية السعودية

د. محمد بن سعيد العمري

أستاذ مشارك "السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية"

جامعة الملك سعود

ملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان دور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها ومدى قابلية السعوديين من أصحاب مشروعات أو عمالة للفكرة وجاهزيتهم لها. وقد طبقت على المشروعات التي يربحها صندوق المئوية بمنطقة الرياض، حيث شملت الدراسة عينة عددها (293) مشروعًا من مختلف الأنواع: تجاري، وخدمي، وصناعي، وزراعي، والمستقيدين من صندوق المئوية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم مراجعة نتائج أهم الدراسات السابقة في هذا المجال. وأيضًا تم استخدام استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة. ركزت الدراسة على اختبار أربعة فروض. ولأغراض التحليل الإحصائي، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل التباين الأحادي، ومعامل الثبات، ومعامل الارتباط. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

- توفر المشروعات الصغيرة فرص عمل مناسبة للسعوديين.
 - يحرص أصحاب المشروعات الصغيرة على توظيف السعوديين ونقل الخبرة إليهم من العمالة الوافدة.
 - يصعب على أصحاب المشروعات الصغيرة إيجاد الأيدي العاملة السعودية المتخصصة، ولذا يثقون في العمالة الوافدة لإنجاز تلك الأعمال التخصصية أكثر من السعوديين.
 - تحول العوائق الاجتماعية بين السعوديين وبين بعض الوظائف في المشروعات الصغيرة.
 - يظهر دور الجهات الراحية في عملية التنسيق والتنظيم والتخطيط للوظائف في المشروعات الصغيرة.
- وفي نهاية الدراسة تم استعراض العديد من الاقتراحات والتوصيات الأكاديمية المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة، وتوطينها. ولعل من أهم هذه التوصيات:

* تم تسلّم البحث في إبريل 2014، وقُبل للنشر في نوفمبر 2014.

يشكر الباحثان عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود ممثلة في مركز البحوث بكلية إدارة الأعمال بالجامعة على دعمهما المالي لهذه الدراسة.

- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة بزيادة الوعي لدى المجتمع السعودي بأهمية تلك المشروعات.
 - ضرورة الربط بين المشروعات العملاقة والمشروعات الصغيرة بحيث تقوم الأولى بتقديم تسهيلات لهذه المشروعات الصغيرة.
 - العمل على الربط بين مخرجات التعليم والفرص التي توفرها المشروعات الصغيرة.
 - إنشاء جهة رسمية تكون مهمتها تقديم الدعم المادي والتنظيمي والتوجيهي لأصحاب المشروعات الصغيرة والراغبين في العمل.
 - إطلاق برامج تدريبية تنتهي بالتوظيف.
- الكلمات المفتاحية:** توظيف الوظائف (السعودة) - المشروعات الصغيرة - البطالة.

مقدمة

شهدت الآونة الأخيرة أهمية بالغة ودور فعال للمشروعات الصغيرة في خلق فرص وظيفية واستيعاب الأيدي العاملة إلى جانب دورها في الاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية أيضاً. ففي أمريكا، مثلاً تشكل الفرص الوظيفية التي تخلقها المشروعات الصغيرة النسبة الأكبر من بين إجمالي الفرص المتوافرة في القطاع الخاص (2: Headd, 2003). "وتشير الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل 98% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، وقد نما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع نهاية عهد الاقتصاد الموجه وتفعيل دور منظمة التجارة العالمية" (كاسب وآخرون، 2007: 4).

لذلك أصبح من الأهمية على أصحاب القرار توجيه الدعم اللازم الذي تحتاجه المشروعات الصغيرة، والاهتمام بها، في البلدان العربية عموماً وفي المملكة العربية السعودية خصوصاً، من أجل الاستفادة من تلك المشروعات في دفع العجلة الاقتصادية وتوفيرها لاحتواء العدد المتزايد من الأيدي العاملة الوطنية الباحثة عن عمل. وسيحاول الباحث في هذه الدراسة إلقاء الضوء على دور تلك المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوظيفها، وطرح بعض التوصيات لتطوير وتفعيل دورها، والتركيز عليها وعلى الجهات الراعية لها.

وإيماناً من قيادة هذا البلد بذلك الدور الحيوي فقد تم تأسيس عدد من الجهات ذات العلاقة المباشرة كصندوق المؤمية وغير المباشرة كصندوق تنمية الموارد البشرية؛ بهدف رعاية المشروعات الصغيرة، وتقديم الدعم اللازم مادياً ومعنوياً لأصحابها وموظفيها السعوديين؛ لتكون لبنة حقيقية لدعم القاعدة الاقتصادية الوطنية في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة المرتكزة على تشجيع المبادرات التجارية لصغار المستثمرين.

كما تجدر الإشارة إلى أن تعريف المشروعات الصغيرة غير موحد دولياً ولم يتم الاتفاق عليه حتى لحظة إعداد هذه الدراسة حيث يعتمد التعريف على المعايير المستخدمة لتقييم تلك المشروعات كعدد العمال، مستوى التقنية أو حجم رأس المال المستثمر في المشروع "لذلك نجد التباين في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة بين دولة وأخرى، ومن مرحلة إلى أخرى بما يتفق وإمكانات بلد ما وظروفه الاقتصادية، كما قد يختلف في داخل البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد ذلك البلد" (الأسرج، 1، 2006: 2).

الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن لكل قطاع خاص في أي بلد في العالم مشكلاته الوظيفية الخاصة به، والتي بلا شك تختلف عن مشكلات قطاع خاص آخر في بلد آخر. وقد يعود هذا الاختلاف إلى عدد من الأسباب يأتي في مقدمتها الظروف العامة السائدة، أو البيئة السائدة في البلد الذي يوجد فيها القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال: يعاني القطاع الخاص السعودي من ضعف قدرته على استقطاب جميع طالبي وطالبات العمل إما بسبب طبيعة المهارات والقدرات التي تتطلبها بعض الوظائف ولا تتواجد حالياً في هؤلاء المتقدمين لطلب العمل، أو بسبب عزوف بعضهم عن قبول العمل في بعض الوظائف؛ لأسباب اجتماعية سيأتي الحديث عنها لاحقاً. ونتيجة لهذا يرى طالبي وطالبات العمل من وجهة نظرهم ضعف وجود فرص وظيفية لهم في القطاع الخاص خاصة في بعض الوظائف والمهن.

لذا بدأت فكرة إقامة المشروعات الصغيرة كأحد الحلول لمثل هذا النوع من المعاناة. وقد اتفق العديد من الباحثين (العوضي، 2004، الوادي، 2005، الأورفلي، 2006، سلمان، 2009، الأسرج، 2010) على أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في خلق فرص وظيفية واستيعاب الأيدي العاملة. وقد جاءت هذه الدراسة لمحاولة إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في استيعاب الأيدي العاملة وتوطينها؛ مما يساهم بشكل مباشر وفعال في تقليل نسبة البطالة، بالإضافة إلى إبراز دورها الإيجابي في تنمية المجتمع بشكل مباشر. وقد اقتصرت الدراسة بدراسة المشروعات التي يربحها صندوق المئوية في منطقة الرياض كجهة مختصة لرعاية المشروعات الصغيرة، وتوفير قناة تمويل مناسبة لها، ومعرفة دورها، ومدى مساهمتها في ذلك؛ لإبراز ذلك الدور وعلاقة الجهات الراعية به، والحث على زيادة الاهتمام بها في سبيل تحقيق نسب نجاح أكثر مما يؤدي لتحقيق نسب عالية من سعودة للوظائف خدمة للمجتمع والوطن والمواطنين بشكل عام.

بناء على ما سبق، فإن هذه الدراسة حاولت الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص وظيفية لطالبي وطالبات العمل السعوديين؟

فروض الدراسة:

في ضوء ما تقدم، وضع الباحث أربعة فروض تدور حول مشكلة الدراسة، وهي:

- 1- تساهم المشروعات الصغيرة (بشكل عام) في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض من نسبة البطالة في المجتمع السعودي خاصة.
- 2- تساهم الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة المتمثلة في صندوق المئوية بشكل مباشر في توفير الوظائف وتوطينها.
- 3- يتم شغل (تغطية) جميع الوظائف التي يوفرها المشروع الصغير بأيدي عاملة سعودية.
- 4- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على محاور الدراسة تعزى لاختلاف المتغيرات (نوع المشروع وعمر المشروع).

أهداف الدراسة:

إن علاقة المشروعات الصغيرة بالمجتمع والاقتصاد المحلي تظهر في عدة مساهمات، كحاربة الفقر والبطالة ورفع المستوى المعيشي للفرد، وتزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الأولية، وغير ذلك من المساهمات. وستتناول هذه الدراسة الجانب المتعلق بتوظيف الأيدي العاملة الوطنية، حيث تهدف إلى:

- تحديد دور المشروعات الصغيرة وأصحابها في التوظيف الذي يؤدي لتقليل ظاهرة البطالة.
- تحديد أهمية دور الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة (كصندوق المئوية) في عملية توفير فرص وظيفية متعددة من المشروع الواحد.
- تحديد نسبة شغل الوظائف المتاحة في المشروعات الصغيرة بأيدي عاملة وطنية بشكل تقريبي.
- تقديم بعض التوصيات لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والتركيز عليها وعلى الجهات الراعية لها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في توفير فرص وظيفية جديدة تساهم في استيعاب الأيدي العاملة وخصوصاً الوطنية ودور الجهات الراعية لها (متمثلة في صندوق المئوية)، ويستمد أهميته من موضوعه لما لتلك المشروعات من أثر إيجابي لوحظ على دول أجنبية ساهم في تقدم مجتمعاتها وكذلك اقتصادها محلياً وعالمياً ومدى الأثر المنعكس على نسبة البطالة جراء ازدياد تلك الفئة من المشروعات، ويمكن تناول أهمية الدراسة من جانبين هامين:

الأهمية العملية: وتكمن في تزويد المسؤولين وأصحاب القرار في الجهات ذات العلاقة في المملكة ببيانات ومقترحات وتوصيات مستمدة من دراسة ميدانية تساعد على الإسهام في تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة.

الأهمية العلمية: وتكمن في تناول الدراسة لدور المشروعات الصغيرة في التقليل من نسبة البطالة في المملكة من خلال استيعاب الأيدي العاملة الوطنية. وتعد هذه الدراسة محاولة للإسهام في إثراء المعلومات في الحقل الأكاديمي الخاص بدور المشروعات الصغيرة في تخفيض نسبة البطالة، كما إنها تساهم أيضاً في مساعدة الباحثين لتقديم دراسات مماثلة.

مصطلحات الدراسة:

- **توطين الوظائف (السعودة):** يقصد به تسكين موظف مواطن (سعودي في الدراسة الحالية) على الوظيفة المعنية بدلاً من العامل الوافد.
- **الجهة الراعية للمشروعات الصغيرة:** جهة مختصة بدعم صاحب المشروع الصغير من الناحية المادية والمعنوية ومتابعة مشروعه والحرص على نجاحه.
- **البطالة:** عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توفرت له القدرة على العمل والرغبة فيه.
- **التسرب الوظيفي:** وهو ما يطلق عليه البعض "دوران العمل" أي: ترك الموظف وظيفته طواعية منه أو لأي سبب آخر.

- **العمالة الوافدة:** هي العمالة غير الوطنية والقادمة للعمل بناء على اتفاق بينها وبين صاحب العمل.
- **راتب هدف:** أقر مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" في المملكة العربية السعودية برنامجاً نوعياً لدعم التوطين في منشآت القطاع الخاص. ويقدم هذا البرنامج مزايا مالية وزمنية؛ لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية في القطاع الخاص، وراتب شهري قدره 4000 ريال شهرياً، ولمدة خمس سنوات لكل مواطن يتم تعيينه؛ وذلك لتشجيع القطاع الخاص على توظيف السعوديين المؤهلين.

حدود الدراسة:

تم تطبيق الاستبانة على أصحاب المشروعات المستقيدين من رعاية صندوق المؤمية والمسجلين في سجلاته التي تبدأ منذ نشأته عام 2005م وحتى تاريخ صدور آخر تقرير للصندوق بنهاية 2013م. وشملت الدراسة مستقيدي منطقة الرياض، حيث اقتصر الباحث على دراسة ما يتعلق بعملية التوظيف وتوطينه دون النظر في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للمشروعات الصغيرة، ومقوماتها، والتحديات التي تواجهها.

أدبيات الدراسة:

الإطار النظري:

مفهوم المشروعات الصغيرة:

لا يوجد تعريف محدد أو مفهوم متفق عليه للمشروعات الصغيرة، فهو يعتمد على النسبية بحسب اختلاف المعايير المستخدمة في تعريف هذه المشروعات، وبالتالي فإن هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني، وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه معتمدةً على العوامل السياسية والاقتصادية التي يعتمد عليها البلد.

"ونستطيع القول إن مفهوم المشروع الصغير هو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام، فالحرفية هي الأساس في قيامه، وعدد العمالة لا يزيد عن خمسة إلى عشرة أفراد، كما أنه لا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة، فصاحب المشروع هو الذي يديره، وتتميز منتجاته بالبساطة والمحلية؛ لأن هدفه تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها، ويكون التصدير خطوة لاحقة" (عزالدين، د. ت).

ويقول كاسب وآخرون في هذا الموضوع: "تمثل المشروعات الصغيرة عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم، ليس فقط لأنها توفر فرص عمل، ولكن لأنها تُغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، وتعمل بصورة لصيقة للأسواق والمناطق الصناعية، ومانفذ التصدير". ويمكن تعريف المشروع على أنه "مجموعة من الأنشطة الاستثمارية المرتبطة معاً، والتي تنفذ بطريقة منظمة، وله نقطة بداية واضحة وله دورة حياة محددة؛ لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبى أهداف واحتياجات صاحب العمل". وبناءً عليه يمكن تعريف المشروع الصغير على أنه "مجموعة من أنشطة استثمارية يمارسها صاحب العمل لتحقيق عائد اقتصادي" (كاسب وآخرون، 2007: 7).

ويمكن تعريف المشروع على أنه مشروع صغير، إذا توفرت فيه الخصائص التالية (كاسب وآخرون، 2007: 9):

- يتراوح عدد العمالة ما بين 5 إلى 15 عاملاً.
 - أن يكون المديرون هم أصحاب المشروع (سمة غالبية).
 - أن تكون الملكية لفرد أو مجموعة صغيرة.
 - أن يمارس المشروع عمله في منطقة محلية.
 - أن يتسم المشروع بصغر الحجم ومحدودية النشاط.
- بناء على ما سبق فإن المشروع الصغير الذي ستنم دراسته هو الذي يقوم صندوق المؤمية برعايته حيث يحتوي على عدد محدود من الوظائف لا تتجاوز 15 وظيفة، وصغير الحجم نسبياً، وملكيته فردية.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة:

بعد توضيح مفهوم المشروع الصغير وإمكانية تعريفه، تتناول الدراسة جانباً آخرًا يساهم في تحديد المفهوم العام للمشروع الصغير وهو خصائصه ومميزاته. تلك الخصائص تميزه عن المشروعات المتوسطة والكبيرة وقد لخصها "الأسرج" في أحد كتبه حيث قال:

تتميز المشروعات الصغيرة بالعديد من الخصائص، لعل أهمها (الأسرج 2، 2006: 8-9):

- انخفاض الطاقة الإنتاجية: فقد ساعد التطور التكنولوجي على إمكانية تجزئة العمليات الإنتاجية، ومن ثم أتاح للدول النامية الدخول في مجالات إنتاجية ومنها مجال الصناعات الكيماوية على سبيل المثال. والتي كانت قاصرة على الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة.
- انخفاض الأجور: تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الأجور، وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور في المشروعات.
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال: تتميز المشروعات الصغيرة بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال وهو ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية.
- الاعتماد على الخامات المحلية: تعتمد غالبية المشروعات الصغيرة على الخامات المحلية ومن ثم نقل الحاجة إلى الاستيراد وما لذلك من أثر إيجابي على الميزان التجاري.
- القدرة على الانتشار الجغرافي: وأثر ذلك على الهجرة من الريف إلى الحضر.
- التخفيف من حدة التركيز الصناعي: حيث يساعد على إقامة المشروعات الصغيرة في أماكن متفرقة من التخفيف من حدة التركيز الصناعي.
- مراكز تدريب: تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز لتدريب العمالة، ومن ثم إمداد المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة.

أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن الحاجة لوجود المشروعات الصغيرة هي من أهم العوامل المسببة للاهتمام بها والاعتماد عليها. من ذلك ما ذكر سابقاً في هذه الدراسة من كونها تعد مراكز تدريب، ومزوداً للصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها التي لا غنى لها عنها

حيث "يأتي الاهتمام بالصناعات الصغيرة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع الصناعات الكبرى التعامل معها أو إيجاد الحلول لها أو التغلب عليها. إضافة إلى إيمان الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بها الصناعات الصغيرة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها: خلق فرص عمل أكثر، والاعتماد على الموارد المحلية، وتنمية المواهب والإبداعات، والمساهمة في زيادة حجم الصادرات الصناعية، والارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار" (مخيمر وآخرون، 2005: 31).

ففي أمريكا، تساهم المشروعات الصغيرة بشكل فعال في استهداف الشرائح غير المطلوبة من قبل المنظمات الكبيرة مثل الأمريكيان اللاتينيين، ومحدودي التعليم، وسكان الأرياف، والمعاقين. وتتراوح نسب استقطابهم من 59% إلى 66% (Headd, 2010: 6). وفي السعودية، نشرت وزارة العمل السعودية في آخر تقرير سنوي أصدرته: أن نسبة العاملين السعوديين في القطاع الخاص في ازدياد، مما يدل على نجاح استراتيجية الدولة نحو السعودية. ففي عام 2013م ارتفع معدل توظيف الوظائف بالقطاع الخاص بما يزيد على 5% بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 2009م (من 9.9% إلى 15.15%) (التقرير السنوي لوزارة العمل، 2013: 17).

أنواع المشروعات الصغيرة:

يمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة من حيث النشاط - حسب تقسيم صندوق المؤية - إلى أربعة أقسام هي:

أ- المشروعات الصناعية (أو الإنتاجية):

وأساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، وهي تلك المشروعات التي تخلق "قيمة مضافة" والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج)، ويكون هناك تماثل في الإنتاج. والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة (الحناوي، 2006: 33).

ب- المشروعات الخدمية:

وهي التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبىها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها (الحناوي، 2006: 38).

ج- المشروعات التجارية:

"وأساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما، أو عدة سلع مختلفة؛ من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع)، وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة، ثم يقوم بإعادة بيعها، أو تعبئتها، أو تغليفها. ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح، مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع" (الحناوي، 2006: 38).

د- المشروعات الزراعية:

لم يتسن للباحث إيجاد تعريف محدد للمشروع الزراعي الصغير من مصدر موثوق. لذا قام باشتقاق التعريف من تعريف المشروع كمفهوم عام وذلك لأن المشروع الزراعي هو في الأصل مشروع استثماري، لكنه مختص بالزراعة، ولذا فيمكن القول بأن المشروع الزراعي هو "مجموعة من الأنشطة الاستثمارية (الزراعية) المرتبطة معاً، والتي تنفذ بطريقة منظمة، وله نقطة

بداية واضحة وله دورة حياة محددة؛ لتحقيق بعض النتائج المحددة التي تلبي أهداف واحتياجات صاحب العمل". وبناءً عليه يمكن تعريف المشروع (الزراعي) الصغير بأنه "مجموعة من أنشطة استثمارية (زراعية) يمارسها صاحب العمل لتحقيق عائد اقتصادي" (كاسب وآخرون، 2007: 7). ويمكن تعريفه بأنه "عبارة عن وحدات إنتاجية، واقتصادية، وذات شكل قانوني، ولها نشاط استثماري من شأنه استغلال وتوجيه الموارد الاقتصادية الزراعية بهدف الحصول على عوائد خلال فترة زمنية معينة؛ لكي تساهم بدورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية ومن ثم، في الاقتصاد الوطني".

نبذة عن صندوق المؤوية:

صندوق المؤوية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تُعنى بتمويل مشروعات الشباب، تأسست بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم 190/أ في عام 1425هـ. وقد برزت فكرة إنشاء صندوق المؤوية خلال فترة احتفال المملكة بمرور مئة عام على تأسيسها على يد الملك عبد العزيز - طيب الله ثراه -، لذا سُمي الصندوق على هذه المناسبة المهمة. ويُعد صندوق المؤوية عملاً مؤسسياً مواكباً لتطلع المملكة العربية السعودية وطموحها في دعم شبابها (من الجنسين) لبدء مشروعاتهم الصغيرة، وليكون لبنة حقيقية لدعم القاعدة الاقتصادية الوطنية، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة المرتكزة على تشجيع المبادرات التجارية لصغار المستثمرين.

وقد بدأت الفكرة في فترة قلت فيها البرامج التي تدعم مشروعات الشباب، وتساعد على تخفيض نسبة البطالة، وتنمية الاقتصاد المحلي. لذلك أخذت لجنة متخصصة تدرس الفكرة من خلال الاطلاع على برامج دعم الشباب المطبقة في دول أخرى، ثم اختارت اللجنة برنامجاً قائماً في بريطانيا نجح تطبيقه في حوالي 40 دولة، وهو برنامج منظمة شباب الأعمال الدولية.

ويهدف الصندوق إلى تمكين الجيل الجديد من السعوديين والسعوديات من بدء أعمالهم الخاصة من خلال الإرشاد، والتسهيل، والتمويل، ويهدف تحويلهم من طالبي وظائف إلى موفري وظائف، ومساعدتهم على تحقيق الاستقلال المادي (الموقع الإلكتروني لصندوق المؤوية).

نبذة عن صندوق تنمية الموارد البشرية:

جاء إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (107) بتاريخ 1421/4/29هـ، والمرسوم الملكي الكريم رقم (م/18) بتاريخ 1421/5/5هـ بشخصيته الاعتبارية المستقلة إدارياً ومالياً، نتيجة رؤية واضحة لهدف سعودي استراتيجي يشكل الوصول إليه تحدياً غير مسبوق، وهو توظيف المواطنين في القطاع الخاص، فجاء إنشاؤه كأحد الآليات الفاعلة للمساهمة في توفير الكوادر السعودية المؤهلة بالعلم، والمدرية تدريباً جيداً من الشباب الوطني من الجنسين، حتى يكون في مستوى قبول ذلك التحدي ويحقق الوصول إلى الهدف الاستراتيجي الذي سوف يعود على الوطن بفوائد اجتماعية، وأمنية، واقتصادية، ويتم ذلك من خلال تمكين الشباب السعودي من امتلاك المعارف والمهارات اللازمة لشغل الوظائف في القطاع الخاص مما سينتج عنه آثاراً إيجابية على الاقتصاد الوطني. ويعد برنامج "دعم وظائف عقود التشغيل والصيانة" من البرامج الداعمة لعملية توظيف السعوديين، حيث يتكفل الصندوق بنسبة دعم من الراتب المصروف للموظف تصل إلى 75% بحد أقصى 2000 ريال سعودي لمدة 24 شهراً الأولى من حياة المشروع، مما يخفف العبء المالي على أصحاب المشروعات وخصوصاً الصغيرة (الموقع الإلكتروني لصندوق تنمية الموارد البشرية).

الدراسات السابقة:

على الرغم من توافر دراسات عديدة، وأوراق العمل المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة من الناحية الاقتصادية وتناولها هذا الموضوع من أكثر من منظور، وأكثر من جانب. وكذلك موضوع البطالة، وسبل محاربتها، والتقليل منها، إلا أنه لم يتسن للباحث ليجد - على المستوى الوطني - دراسات علمية أكاديمية حديثة تبحث في مجال المشروعات الصغيرة، وأهمية دورها في توفير وظائف تتناسب السعوديين، وذلك لأسباب منها ضعف الاهتمام الأكاديمي بها، قلة وعي المجتمع بأهمية ودور تلك المشروعات في تقليل البطالة، وحداثة الاهتمام الاستراتيجي الجاد بالفكرة، كذلك لم يسبق أن كان دور صندوق المؤمية بالتحديد محل بحث فيما سبق. وفيما يلي نستعرض سبع دراسات عربية:

- **دراسة السهلاوي (2001)**، والتي هدفت إلى بيان الدور الحقيقي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، ومساهمتها في زيادة وتنويع الدور القومي، ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال دراسة معدل انتشار تلك المنشآت في المملكة، والعوامل المؤثرة على هذا الانتشار. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة أن معدل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدأ سريعاً، ثم تناقص، ثم رجع للزيادة (في الفترة ما بين 1389هـ و1417هـ). وكذلك كان معدل الانتشار يتناسب طردياً مع المستوى التعليمي. وبينت الدراسة أن عامل السن، ونسبة البطالة، وتعداد العمالة الأجنبية، لهم تأثير على معدل الانتشار.

- **دراسة العوضي (2004)**، والتي هدفت إلى بيان أهمية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت، وقد اعتمد الباحث على ما جمعه من معلومات مساعدة وفرت له مجالاً للتحليل من خلال دراسة اثني عشر موضوعاً مترابطاً حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وواقعها، ومعوقاتها، وسبل دعمها. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة مصدر من أكثر المصادر أهمية لاستيعاب مخرجات التعليم الفني، وفئات العمالة الحكومية التي تفقد وظائفها في حال إعادة هيكلة الوزارات، والدوائر الرسمية، وأنشطة القطاع العام، وتنظيم ذلك كله.

- **دراسة الوادي (2005)**، والتي هدفت إلى رسم إطار للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة الكامنة فيها، والناجمة من الخصائص التي يفرضها تعريف تلك المشروعات. وقد خلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة النامية تواجه تحديات أكبر مما تواجهها المشروعات الصغيرة المستقرة، وأن استراتيجية التركيز تساهم في مواجهة جانب من التحديات الناجمة من محدودية النشاط، وضرورة تطوير المهارات والقدرات الإدارية، لتقليل أسباب ومظاهر فشلها، وبيان دور الدعم الحكومي، وتوفير التمويل في تذليل تلك التحديات، وزيادة فرص النجاح. وقد اهتمت الدراسة بالمشروعات الصغيرة في الأردن، بالرغم من أهمية الدراسة لصالح استمرارية المشروعات الصغيرة بنظرة اقتصادية إلا أنها لم تغط جانب الموارد البشرية كأحد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وكذلك لم تشر إلى أهميتها للمجتمع.

- **دراسة الأورفلي (2006)**، والتي هدفت إلى بيان دور المشروعات الصغيرة في معالجة الفقر والبطالة من خلال دراسة أربع تجارب عملية (الهند، مصر، عمان، وسوريا)، وإظهار أهمية المشروعات الصغيرة كركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني بغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد في البلد، وإبراز دور المشروعات الصغيرة في تنمية وتشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الأفراد والجماعات، ومحاولة وضع المعالم الرئيسية التي تميز المشروعات الصناعية الصغيرة عن الكبيرة بما يتناسب وخصوصيات الاقتصادات النامية. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج منها أن المشروعات الصغيرة مؤهلة أكثر من الكبيرة لاستقطاب العمالة التي لا تملك مؤهلات عالية الأمر الذي يستدعي

تشجيعها والتركيز عليها. وأن المشروعات الصغيرة تتناسب والإمكانات المادية والبشرية لمعظم الدول النامية (إن لم يكن لجميعها). حيث إن غالبية الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال، ووفرة في عنصر العمل، وبناء على ذلك، فإن المشروعات هي الأكثر ملاءمة لدفع عجلة التنمية في هذه الدول.

– **دراسة سلمان (2009)**، والتي هدفت إلى تحديد الأثر التنموي لهذه المشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في تحسين مستوى المعيشة، والتخفيف من حدة الفقر، وتحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في تمكين المرأة، إلى جانب أهداف اقتصادية أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: صعوبة الحصول على العمالة؛ بسبب قلة الكفاءة، ولذا يجب الاهتمام بتأهيل الأيدي العاملة الوطنية حسب حاجة السوق، وأن المشروعات الصغيرة توفر فرص عمل دائمة ومؤقتة، وأن توظيفها يزيد من تكاليف المشروع، وأن نمو ونشاط قطاع المشروعات الصغيرة ساهم في خفض نسبة البطالة في تلك الفترة، وقد كانت العينة عبارة عن 100 مشروع من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل "هيئة التشغيل وتنمية المشروعات" في الجمهورية العربية السورية "دراسة تطبيقية".

– **دراسة عارف (2009)**، والتي هدفت إلى بيان ماهية القروض متناهية الصغر، وتحليل تأثيرها على المجتمع، وتحليل المشكلات المتعلقة بتقديم تلك القروض، والتعرف على معايير نجاح الإقراض متناهي الصغر مع محاولة صياغة نموذج لآلية نجاح القروض متناهية الصغر. وقد خلصت الدراسة إلى أن للقروض متناهية الصغر دور كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية، وأن نجاحها يعتمد في الأساس على الرؤية التي تصاغ خلالها، وعلى كيفية تنظيمها، وتنفيذها. كما أن تأثيرها يتوقف أيضًا على الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتم التنفيذ فيه. "دراسة شاملة على المستوى الدولي".

– **دراسة الأسرج (2010)**، والتي هدفت إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في التشغيل، وخلق فرص العمل في الدول العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة، وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، ومحاولة اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام، وتعظيم دوره في التشغيل، وخلق فرص العمل في الدول العربية. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج منها أن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار في العالم وخصوصًا في المنطقة العربية لما تلعبه من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أن المشروعات الصغيرة هي النمط الغالب في المنطقة العربية في حين لا يزال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشًا من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس بين البلدان والقطاعات الاقتصادية، ويمكن أن تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا ومحوريًا في التشغيل، وخلق فرص العمل إذا ما تم التنسيق بين الدول العربية؛ لزيادة الفرص، وتنويع قاعدة الإنتاج، وزيادة التكامل فيما بينها.

ما يميز الدراسة الحالية:

وتلخيصًا لما سبق نذكره كتعقيب على الدراسات السابقة، فقد كانت أغلب الدراسات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة تتمحور حول دورها الاقتصادي، وكيفية محاربتها للفقر ولم يتوفر للباحث ما يخدم أهداف دراسته بشكل مباشر؛ وذلك بسبب ارتباطها بالمجتمع السعودي بشكل عام، وبمستفيدي صندوق المؤمية بشكل خاص. ففي "دراسة السهلاوي"، كان التركيز على دراسة الانتشار الجغرافي، وفي (دراسة العوضي)، كانت الدراسة تختص بدولة الكويت، وتكلم "الوادي" عن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة، أما "دراسة الأورفلي"، فقد كانت تدرس المشروعات الصغيرة من ناحية دورها في التنمية الاقتصادية، وكذلك "دراسة سلمان"، التي ركزت على التنمية الاجتماعية أيضًا ولكن في سوريا، واختصت "دراسة

عارف" بالقروض متناهية الصغر كوسيلة لإنشاء مشروع متناهي الصغر أيضًا، وهذا له علاقة بعمل صندوق المؤية كجهة راعية حيث يساعد صاحب المشروع في إيجاد من يموله، وأخيرًا "دراسة الأسرج"، التي تطرقت للموضوع في الدول العربية ولم تختص بالمملكة. لذا يتضح اختلاف ما نتج عن الدراسات المتوافرة من حيث عدم تطرقها لمشكلة الدراسة الحالية عن استيعاب الأيدي العاملة السعودية، وخاصة المشروعات التي يراها صندوق المؤية إلا في "دراسة سلمان" و"دراسة الأسرج" و"دراسة الأورفلي"، حيث كان من ضمن نتائجها بيان دور المشروعات الصغيرة في التنمية البشرية، ومحاربة البطالة بشكل خاص كما سبق ذكره. في حين أن الدراسة الحالية ركزت على موضوع استيعاب الأيدي العاملة السعودية وخاصة في المشروعات التي يراها صندوق المؤية بشكل مركز ومفصل.

تصميم وإجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بطريقة جمع البيانات من العينة، وتحليلها، واستخراج النتائج وصياغتها، وتفسيرها. لذلك اعتمد الباحث على استخدام منهج وصفي لدراسة دور المشروعات الصغيرة التي يراها صندوق المؤية في منطقة الرياض في استيعاب الأيدي العاملة، وتوطين الوظائف.

مجتمع الدراسة والعينة:

طبقت الاستبانة على أصحاب المشروعات المستفيدين من رعاية صندوق المؤية والمسجلين في سجلاته حتى لحظة إعداد الدراسة بمنطقة الرياض، وكان عددهم 437 مشروعًا. وقد أخذ الباحث عينة شاملة عددها 350 مشروعًا تغطي ما يقارب 80% من مجتمع الدراسة. وتم اختيار منطقة الرياض؛ لسهولة الوصول للمبحوثين، وشمولية العينة حسب إفادة المسؤولين في الصندوق، وحرصًا على تحري الدقة في الحصول على أفضل النتائج لم يقتصر على مدينة الرياض؛ لأن العدد الكلي للمشروعات المقصودة سينخفض بشكل كبير. حيث تم الاتصال على كل المبحوثين في العينة؛ لتعبئة هذه الاستبانة، وقد أجاب منهم 298 مبحوثًا تم استبعاد 5 إجابات لعدم اكتمالها ليصبح العدد 293 مبحوثًا.

أداة الدراسة وقياس متغيرات الدراسة:

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المستقبلية توصل الباحث إلى أن الاستبانة المناسبة إلى حد كبير مع أهداف الدراسة الحالية هي الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة. وقد احتوت الاستبانة على ثلاثة أقسام رئيسة موزعة على النحو التالي:

- **القسم الأول:** يحتوي مقدمة من الباحث تبين الهدف من الدراسة، ودعوة إلى الإجابة عن أسئلة الاستبانة مع التأكيد للمبحوثين بأن المعلومات التي سيقدمونها ستبقى طي الكتمان، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.
- **القسم الثاني:** يحتوي مجموعة من البيانات الوظيفية، وقد تم قياس هذه البيانات بخمسة أسئلة ذات إجابة مغلقة ومفتوحة.
- **القسم الثالث:** يحتوي على عدد من العبارات لاختبار فرضيات الدراسة، وتم قياس هذا القسم باستخدام أسئلة متعددة ويطلب من المبحوث أن يبدي رأيه، وذلك باستخدام مقياس "ليكرت" الخماسي المتدرج من (5) نقاط وذلك على النحو التالي: (5) موافق تمامًا (4) موافق (3) محايد (2) غير موافق (1) غير موافق تمامًا.

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات، واستخراج التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري؛ للتعرف على خصائص عينة الدراسة، والإجابة على فرضيات الدراسة ولتمثيل النتائج بصورة مفهومة ومفيدة للقارئ:

- التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبةً إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة أو بيان.
- المتوسط الحسابي: لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة ومحور حول درجات الاستبانة الخمس: موافق تمامًا، موافق، محايد، غير موافق، وغير موافق تمامًا وستتم الإشارة لاحقًا لكيفية القياس في التحليل.
- الانحراف المعياري: لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي، وكلما كان الانحراف صغيراً، كان معناه أن القيم متجمعة حول متوسطها الحسابي، وبالتالي فإن قيمة المتوسط تمثل إجمالي الإجابات تمثيلاً صادقاً. وقد استخدمت التوزيعات التكرارية، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.
- تحليل التباين الأحادي: لإيجاد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على محاور الدراسة تعزى لاختلاف المتغيرات (إن وجدت).
- معامل الارتباط: تم استخدام معامل بيرسون لقياس ارتباط فقرات الأداة بمحاورها، وارتباط المحاور بالاستبانة ككل.
- معامل الثبات: تم استخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لاختبار ثبات محاور الأداة.

عرض وتحليل بيانات الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة من البيانات التي تم جمعها عن طريق إجراء الاستبانة. وبالرغم من صعوبة إقناع المبحوث بأن تعبئة الاستبانة لن تؤثر بشكل سلبي أو إيجابي على مشروعه، فقد حصل الباحث على نتائج جيدة وشفافة بشكل كبير اتضح ذلك من خلال منطقية وواقعية الإجابات.

صدق أداة الدراسة:

عرض الباحث نموذج الاستبانة على عدد من المحكمين المختصين في ريادة الأعمال والموارد البشرية منهم (5) أكاديميين و(3) مستشارين خارج المجال الأكاديمي، لأخذ ملاحظاتهم وآراءهم؛ لتحسين النموذج بهدف الوصول إلى أدق النتائج. حيث كانت عدد الفقرات في البداية (8) فقرات في المعلومات الأولية، و(12) فقرة في جزء القياس كانت الثلاث الأولى منها تختبر الفرضية (المحور) الأولى والتاليتان تختبران الفرضية الثانية فيما تختبر السبع الأخيرة الفرضية الثالثة. وبعد عرضها على المحكمين أصبح عدد الفقرات في الاستبانة (10) فقرات وتم إضافة سؤال عام لأخذ بعض التوصيات من المبحوثين في موضوع الدراسة. وفيما يلي تفصيل لاختبار صدق الأداة باستخدام معاملات ارتباط بيرسون على عينة استطلاعية عددها (52) استبانة تم اختيارها عشوائياً:

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الاستبانة، بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه:

جدول رقم (1)

معاملات ارتباط بنود الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه

معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	المحور
*0.6850	4	*0.4873	1	مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة
*0.4346	5	*0.5660	2	
		*0.5260	3	
*0.5334	8	*0.6480	6	مساهمة صندوق المؤمية في توفير الوظائف وتوطينها
*0.6950	9	*0.5287	7	
		*0.6429	10	تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي * دالة عند مستوى معنوية 0.01

من الجدول رقم (1) الذي تم فيه حساب معاملات ارتباط الفقرة بالمحور عند مستوى معنوية (0.01)، يتضح أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول (مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة) موجبة وقد تراوحت ما بين (0.43) أمام الفقرة رقم (5) في الحد الأدنى و(0.68) أمام الفقرة رقم (4) في الحد الأعلى، مما يشير إلى وجود ارتباط طردي جيد بين فقرات المحور الأول. كذلك يظهر أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني (مساهمة صندوق المؤمية في توفير الوظائف وتوطينها) موجبة وقد تراوحت ما بين (0.52) أمام الفقرة رقم (7) في الحد الأدنى و(0.69) أمام الفقرة رقم (9) في الحد الأعلى مما يشير إلى وجود ارتباط طردي جيد بين فقرات المحور الثاني. كما يظهر أيضاً أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لفقرة المحور الثالث (تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية) موجبة وقد وصلت (0.6429).

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود الاستبانة، بالدرجة الكلية:

جدول رقم (2)

معاملات ارتباط بنود الاستبانة بالدرجة الكلية

معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م
**0.5315	6	**0.3972	1
*0.3512	7	**0.4830	2
**0.5367	8	**0.3907	3
**0.5876	9	**0.6291	4
**0.4124	10	*0.3514	5

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي ** دالة عند مستوى معنوية 0.01 * دالة عند مستوى معنوية 0.05

يوضح الجدول رقم (2) أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة موجبة، فقد تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.3512) و(0.6291)، مما يشير إلى وجود ارتباط طردي معقول بين فقرات الاستبانة ككل.

معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين محاور الاستبانة، بالدرجة الكلية:

جدول رقم (3)

معاملات ارتباط محاور الاستبانة بالدرجة الكلية

معامل الارتباط	المحور
**0.8382	مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة
**0.8341	مساهمة صندوق المئوية في توفير الوظائف وتوطينها
**0.5958	تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي ** دالة عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة موجبة وقد تراوحت ما بين (0.83) أمام المحور الأول (مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة) في الحد الاعلى و(0.59) أمام المحور الثالث (تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية) في الحد الأدنى، مما يشير إلى وجود ارتباط طردي كبير بين محاور الاستبانة الثلاثة والاستبانة ككل.

ثبات الأداة (الاتساق الداخلي):

وفي اختبار لثبات أداة الدراسة تم استخراج معامل الثبات "ألفا لكرونباخ" لنفس العينة الاستطلاعية المستخدمة في صدق الأداة، والجدول التالي يوضح قيمة المعامل حسب المحور:

جدول رقم (4)

معاملات ثبات "ألفا كرونباخ" لمحاور الاستبانة

معامل ثبات ألفا كرونباخ	عدد البنود	المحور
0.41	5	مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة
0.40	4	مساهمة صندوق المئوية في توفير الوظائف وتوطينها
0.03	1	تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية
0.63	15	الثبات الكلي للاستبانة

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي

وتشير البيانات في الجدول رقم (4) إلى قيم معامل الثبات لاستجابات المبحوثين، وتظهر أنها متدنية نسبياً، وهذا يرجع إلى قلة عدد فقرات الاختبار في كل فرضية (محور)، ذلك لأن زيادة عدد الفقرات يؤدي إلى شمول أكثر للمحتوى، وبالتالي صدق محتوى مرتفع، دل على ذلك ارتفاع قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.67)، لارتفاع عدد الفقرات من متوسط 5 فقرات إلى 15 فقرة، وهذه القيمة تدل على وجود اتساق داخلي جيد في الأداة مقبول لأغراض الدراسة.

وصف عينة الدراسة:

من خلال البيانات الأولية التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الجزء الأول من الاستبانة، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد بعض الخصائص لمجتمع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية، ونوع المشروع، وعمره، وعدد الموظفين السعوديين وغير السعوديين، والفرص الوظيفية فيه. حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغييرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة. ويوضح الجدول رقم (5) التوزيعات التكرارية لبعض هذه المتغيرات تم عرضها على الترتيب التالي: نوع المشروع، عمر المشروع، إجمالي عدد الفرص الوظيفية في المشروع، إجمالي عدد السعوديين العاملين في المشروع، إجمالي عدد غير السعوديين العاملين في المشروع.

جدول رقم (5)
توزيع عينة الدراسة وفق بياناتهم الأولية

النسبة %	العدد	التصنيف	البيانات الأولية
9.2	27	خدمي	نوع المشروع
80.9	237	تجاري	
3.4	10	صناعي	
6.5	19	زراعي	
10.6	31	أقل من سنة	عمر المشروع
52.2	153	من 1- 3 سنوات	
28.7	84	من 4-5 سنوات	
8.5	25	أكثر من 5 سنوات	إجمالي عدد الفرص الوظيفية في المشروع
24.2	71	وظيفتان فأقل	
18.4	54	3 وظائف	
24.6	72	4 وظائف	
32.8	96	5 وظائف فأكثر	
82.9	243	عامل واحد فقط	إجمالي عدد السعوديين العاملين في المشروع
17.1	50	عاملان فأكثر	
23.5	69	لا يوجد	إجمالي عدد غير السعوديين العاملين في المشروع
23.5	69	عامل واحد	
28.7	84	عاملان	
24.2	71	3 عمال فأكثر	
100.0	293	المجموع	

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي

ومن خلال تحليل البيانات الموضحة في الجدول السابق، يتضح أن غالبية المشروعات في عينة الدراسة هي مشروعات تجارية مما يدل على ازدياد الإقبال على المشروعات التجارية بشكل عام، ويعزى ذلك إلى أن أغلب الأنواع الأخرى قد تحتاج إلى رأس مال أكبر نسبياً مما تحتاجه أغلب المشروعات التجارية إضافة إلى الحاجة لمهارات

متخصصة. كذلك يتضح أن أغلب المشروعات في العينة لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة ففي معظمها كان عدد العاملين السعوديين هو عامل واحد، وعدد غير السعوديين متفاوت، ولكن كان أغلبها فيه عاملان فأقل. كما يتضح أن النسبة الأكبر لعمر المشروع في هذه العينة كانت من نصيب المشروعات التي يتراوح عمرها ما بين سنة وثلاث سنوات الأمر الذي قد يشير إلى أن أغلب المشروعات في العينة تمر بمرحلة النضوج من جهة وإلى حداثة التوجه لقطاع رعاية المشروعات الصغيرة من جهة أخرى. وبالنظر إلى الفرص الوظيفية التي توفرها المشروعات في العينة نجد أن 43% منها توفر ثلاث إلى أربع فرص وظيفية في حين أن 24% منها توفر وظيفة أو اثنتين، و33% توفر خمس وظائف فأكثر. تجدر الإشارة هنا إلى أن الوظائف التي تم حصر عددها من خلال الاستبانة في بعض المشروعات يفوق عدد الفرص الوظيفية التي يوفرها المشروع حسب دراسة الجدوى، وهذا قد يكون بسبب توسع المشروع أو عدم دقة التوقعات والتخطيط، وهنا تظهر فائدة متابعة الجهات الراعية لتوفر الوظائف وتخطيطها في المشروعات الصغيرة لزيادة دقة عمليات التخطيط والتوقعات في دراسات الجدوى لتلك المشروعات حسب النوع والموقع وغيره.

اختبار فرضيات الدراسة:

لتسهيل تفسير النتائج استخدم الباحث مقياس لكرت الخماسي لمعرفة إجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان. وقد كانت بدائل الإجابات عن النحو التالي: (موافق تمامًا=5، موافق=4، محايد=3، غير موافق=2، غير موافق تمامًا=1)، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أقل قيمة}) \div \text{عدد بدائل الأداة} = 5 \div (5 - 1) = 0.80$$

للحصول على التصنيف التالي:

جدول رقم (6)

توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

الوصف	مدى المتوسطات
موافق تمامًا	5.00 – 4.21
موافق	4.20 – 3.41
محايد	3.40 – 2.61
غير موافق	2.60 – 1.81
غير موافق تمامًا	1.80 – 1.00

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي

اختبار الفرضية الأولى: تساهم المشروعات الصغيرة (بشكل عام) في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة في المجتمع السعودي خاصة.

تم استخدام التوزيعات التكرارية لكل إجابة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بالفرضية الأولى وتم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتلك الإجابات لتحديد ترتيب الفقرات ومدى تشتتها عن المتوسط الحسابي، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً

لإجابات عينة الدراسة عن مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تفضل المشروعات الصغيرة توظيف السعوديين قبل العمالة الوافدة	133	132	17	7	4	4.31	0.80	3
		45.4 %	45.1 %	5.8	2.4	1.4			
2	شروط توظيف السعوديين في المشروعات الصغيرة أسهل من شروط توظيف العمالة الوافدة	147	134	6	4	2	4.43	0.67	1
		50.2 %	45.7 %	2.0	1.4	0.7			
3	تقدم المشروعات الصغيرة مزايا خاصة للسعوديين	138	132	9	10	4	4.33	0.81	2
		47.1 %	45.1 %	3.1	3.4	1.4			
4	تفضل المشروعات الصغيرة توظيف العمالة الوافدة لتسيير العمل أكثر من السعوديين	141	120	15	13	4	4.30	0.86	5
		48.1 %	41.0 %	5.1	4.4	1.4			
5	يحرص صاحب المشروع الصغير على تعلم العامل السعودي للمهارات من العمالة الوافدة في خطة لتوطين الوظيفة	140	122	15	13	3	4.31	0.84	3
		47.8 %	41.6 %	5.1	4.4	1.0			
المتوسط* العام للمحور						4.34			

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي * المتوسط الحسابي من 5 درجات

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام للمحور الأول (مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة) بلغ (4.34) أي ما يعادل (موافق تماماً) مما يشير إلى أن للمشروعات الصغيرة دور كبير في خلق فرص عمل جديدة في المجتمع السعودي. وقد احتلت الفقرة رقم (2) المرتبة الأولى بمتوسط (4.43) أي ما يعادل (موافق تماماً) مما يدل على أن سهولة شروط توظيف السعوديين في المشروعات الصغيرة يساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل. بينما احتلت الفقرة (4) المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.30) وهو ما يعادل (موافق تماماً)، وقد وضعت هذه الفقرة لقياس توجه أصحاب المشروعات الصغيرة نحو استخدام العمالة الوافدة الفعلي على الرغم من موافقتهم على بقية فقرات المحور وهذا يشير إلى مدى اعتمادية أصحاب المشروعات الصغيرة على العمالة الوافدة وثقتهم في فاعليتهم في تسيير العمل أكثر من السعوديين نظراً لتمكنهم من بعض التخصصات وقدرتهم على التكيف على طبيعة العمل التي تتطلب العمل لساعات طويلة، ومن وجهة نظر الباحث فقد يكون الحس الوطني والعاطفة الاجتماعية هما ما دفعا غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة في هذه العينة إلى الإجابة بـ (موافق تماماً) على الفقرة (2). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من العوضي (2004)، الوادي (2005)، الأورفلي (2006)، سلمان (2009)، عارف (2009)، والأسرج (2010) في أهمية دور المشروعات الصغيرة في أهمية استيعاب الأيدي العاملة وتوظيفها مما يعكس على نسبة البطالة وبالتالي على المجتمع والاقتصاد المحلي. وبهذا نؤكد صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الثانية: تساهم الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة متمثلة في صندوق المئوية بشكل مباشر في توفير الوظائف وتوطينها.

تم استخدام التوزيعات التكرارية لكل إجابة عن كل فقرة من فقرات الاستبانة الخاصة بالفرضية الثانية ثم تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتلك الإجابات لتحديد ترتيب الفقرات ومدى تشتتها عن المتوسط الحسابي، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وترتيبها تنازلياً

لإجابات عينة الدراسة عن مدى مساهمة صندوق المئوية بشكل مباشر في توفير الوظائف وتوطينها

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
6	تسهل الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة حصول أصحاب تلك المشروعات على الدعم المادي المتعلق بتوطين الوظيفة (مثال: راتب هدف)	135	135	11	10	2	4.33	0.77	1
		46.1	46.1	3.8	3.4	0.7			
7	تشجع الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة أصحاب تلك المشروعات على توظيف الوظائف في مشروعاتهم كعمل تكريم لهم.	115	143	14	18	3	4.19	0.86	3
		39.2	48.8	4.8	6.1	1.0			
8	تتواصل الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة باستمرار مع أصحاب المشروعات.	124	139	16	9	5	4.26	0.83	2
		42.3	47.4	5.5	3.1	1.7			
9	تقوم الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة بتوفير المعلومات الكاملة عن الوظائف المتوفرة في تلك المشروعات.	115	136	23	12	7	4.16	0.91	4
		39.2	46.4	7.8	4.1	2.4			
المتوسط* العام للمحور		4.24							

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي * المتوسط الحسابي من 5 درجات

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتوسط العام للمحور الثاني (مدى مساهمة الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة متمثلة في صندوق المئوية بشكل مباشر في توفير الوظائف وتوطينها) بلغ (4.24) أي ما يعادل (موافق تماماً) مما يشير إلى أن للجهات الراعية دور كبير ورئيس في توظيف الوظائف وخلق فرص عمل للسعوديين في المشروعات الصغيرة. وقد احتلت الفقرة (6) المرتبة الأولى بمتوسط (4.33) أي ما يعادل (موافق تماماً) واحتلت الفقرة (9) المرتبة الأخيرة بمتوسط (4.16) أي ما يعادل (موافق)، وقد ظهر شبه إجماع على أهمية الدور الكبير للجهات الراعية في توظيف الوظائف من خلال الدعم المادي الذي تقدمه هذه الجهات للمواطن السعودي الراغب في الحصول على وظيفة في القطاع الخاص والذي تنتمي إليه المشروعات الصغيرة مما يخفف من العبء المادي على صاحب المشروع والمتمثل في فرق الراتب للعامل السعودي مقارنة بالعامل الوافد، يتضح كذلك في الفقرتين الأخريين مدى فاعلية هذه الجهات الراعية في تواصلها مع أصحاب المشروعات الصغيرة وتوفير المعلومات الكافية لهم وعن مشروعاتهم للسعوديين الراغبين في شغل وظائف في المشروعات الصغيرة. ولم تتفق مع هذه النتائج أي دراسة من الدراسات السابقة لعدم تطرقها للجهات الراعية للمشروعات الصغيرة. وبهذا تؤكد صحة الفرضية.

اختبار الفرضية الثالثة: يتم شغل (تغطية) جميع الوظائف التي يوفرها المشروع الصغير بأيدي عاملة سعودية.

لاختبار هذه الفرضية تم الاستعانة بنوعين من الاختبارات وهما:

أولاً- تم طرح العبارة العاشرة في استبانة الدراسة والتي تنص على "يبحث أصحاب المشروعات الصغيرة باستمرار عن بديل سعودي مؤهل ليحل محل العامل الأجنبي لديهم" على أفراد عينة الدراسة لمعرفة رأيهم وكانت النتيجة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (9)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة
عن مدى قيام المشروعات الصغيرة بشغل جميع الوظائف بأيدي عاملة سعودية

م	العبارة	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
10	يبحث أصحاب المشروعات الصغيرة باستمرار عن بديل سعودي مؤهل ليحل محل العامل الأجنبي لديهم.	148	116	13	14	2	4.34	0.83
		%	39.6	4.4	4.8	0.7		

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي * المتوسط الحسابي من 5 درجات

ويتضح من الجدول رقم (9) ان المتوسط العام للإجابة عن هذه الفرضية بلغ (4.34) أي ما يعادل (موافق تمامًا) مما يدل على ان أصحاب المشروعات الصغيرة يحرصون على شغل الوظائف لديهم بمواطنين سعوديين مؤهلين. ولم تتفق مع هذه النتيجة أي نتيجة من نتائج الدراسات السابقة لعدم دراسة تلك الدراسات للبيئة السعودية. ثانيًا- لم يكتف الباحث بالاعتماد المطلق على إجابة المبحوثين عن هذه العبارة وإنما لجا إلى السجلات المتوافرة لدى الجهة الراعية لتوضيح وتأكيد مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل للعاملين السعوديين. وكانت النتيجة على النحو التالي:

جدول رقم (10)

أعداد الفرص الوظيفية في المشروعات التي دعمها صندوق المئوية في جميع مناطق المملكة للرجال

المنطقة	نوع المشروع	عدد الفرص	عدد غير السعوديين	عدد السعوديين	إجمالي الموظفين	نسبة تغطية الفرص	نسبة السعوديين
الوسطى	تجاري	825	382	426	808	97.9%	52.7%
	خدمي	59	32	24	56	94.9%	42.9%
	زراعي	69	30	22	52	75.4%	42.3%
	صناعي	64	49	18	67	104.7%	26.9%
الشمالية	تجاري	328	162	154	316	96.3%	48.7%
	خدمي	14	7	8	15	107.1%	53.3%
	زراعي	49	36	18	54	110.2%	33.3%
	صناعي	36	26	8	34	94.4%	23.5%
الغربية	تجاري	923	445	481	926	100.3%	51.9%
	خدمي	66	41	27	68	103%	39.7%
	زراعي	26	11	9	20	76.9%	45%
	صناعي	26	22	9	31	119.2%	29%
الشرقية	تجاري	249	103	112	215	86.3%	52.1%
	خدمي	15	4	7	11	73.3%	63.6%
	زراعي	2	1	2	3	150%	66.7%
	صناعي	10	6	1	7	70%	14.3%
الجنوبية	تجاري	565	277	293	570	100.9%	51.4%
	خدمي	8	1	4	5	62.5%	80%
	زراعي	21	9	8	17	81%	47.1%
	صناعي	21	8	6	14	66.7%	42.9%
إجمالي العدد ومتوسط النسب		3376	1652	1637	3289	93.6%	45.4%

المصدر: التقرير السنوي لصندوق المئوية (2013م)

جدول رقم (11)

أعداد الفرص الوظيفية في المشروعات التي دعمها صندوق المؤنثة في جميع مناطق المملكة للنساء

المنطقة	نوع المشروع	عدد الفرص	عدد غير السعوديات	عدد السعوديات	إجمالي الموظفين	نسبة تغطية الفرص	نسبة السعوديات
الوسطى	تجاري	118	105	101	206	174.6%	49.0%
	خدمي	108	35	69	104	96.3%	66.3%
	صناعي	12	5	3	8	66.7%	37.5%
الشمالية	تجاري	133	91	92	183	137.6%	50.3%
	خدمي	28	4	28	32	114.3%	87.5%
	صناعي	3	3	11	14	466.7%	78.6%
الغربية	تجاري	352	176	169	345	98.0%	49.0%
	خدمي	38	41	151	192	505.3%	78.6%
	صناعي	17	8	4	12	70.6%	33.3%
الشرقية	تجاري	89	50	76	126	141.6%	60.3%
	خدمي	63	14	38	52	82.5%	73.1%
الجنوبية	تجاري	122	69	108	177	145.1%	61.0%
	خدمي	41	11	23	34	82.9%	67.6%
إجمالي العدد ومتوسط النسب		1124	612	873	1485	167.9%	60.9%

المصدر: التقرير السنوي لصندوق المؤنثة (2013م)

يتضح من الجدولين أرقام (10) و(11) توزيع أعداد الفرص الوظيفية في المشروعات التي دعمها صندوق المؤنثة في جميع مناطق المملكة مقسمة حسب المنطقة، ونوع المشروع، وموضاً فيها كذلك عدد الموظفين السعوديين وغير السعوديين بالمشروع مع إظهار نسبة السعودة، ونسبة الوظائف الموجودة حسب آخر إحصائية بالنسبة للفرص التي يوفرها المشروع. كما يتضح بشكل عام بأن نسبة السعودة لشغل هذه المشروعات من تجارية، خدمية، زراعية، وصناعية بلغ (49.8%) بالنسبة للرجال) و(58.8% بالنسبة للنساء). وقد يعزو الباحث إلى أن السبب في عدم تغطية بقية الوظائف بسعوديين كما أكد بعض المسئولين في صندوق المؤنثة الجهة الداعمة بأنه يعود لأسباب اجتماعية تؤدي ببعض الشباب السعودي إلى العزوف عن بعض المهن والوظائف الخدماتية واليدوية، بحكم أنها لا تتناسب المستوى الاجتماعي لديهم مما يضيق باب الفرص الوظيفية أمامهم. ومن هذه الأسباب القيمية الثقافية (ثقافة العيب) ما له علاقة بالمهنة نفسها كمهنة السباكة والحلاقة والطبخ، ومنها ما له علاقة ببيئة العمل كقيادة صهريج الصرف الصحي، بالرغم من أنه حيوي ومطلوب، حيث يخجل الشاب السعودي من العمل بها حتى لو توفرت لديه الخبرة اللازمة، ويرى أنها حكر على شريحة معينة من العمالة الوافدة. وفي السابق، قبل عقدين من الزمن تقريباً، كان هناك المزيد من المهن والوظائف التي كان ينظر المجتمع لصاحبها بازدراء باتت الآن من الوظائف الجيدة والتي لا تعيب صاحبها، كنادل المطعم والخياطة وبيع الأقمشة والعمارة والتمريض بالنسبة للنساء. مع مرور الوقت وزيادة الحاجة للمهن غير المرغوب فيها ستتغير نظرة المجتمع لها كما تغيرت فيما سبق.

وأخيراً يتضح من اختبار هذه الفرضية أن النتيجة في أولاً (إجابات أفراد عينة الدراسة) تتفق تماماً مع النتيجة في ثانياً (سجلات الجهة الراعية والداعمة لأصحاب المشروعات الصغيرة). مما يدل على أن هناك توافق بين إجابات المبحوثين وسجلات الجهة الراعية وبهذا تؤكد صحة هذه الفرضية.

اختبار الفرضية الرابعة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة على محاور الدراسة تعزى لاختلاف المتغيرات (نوع المشروع، عمر المشروع).

تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة تأثير نوع المشروع، وعمره على إجابات العينة على محاور الدراسة كل على حدة، للاستدلال على وجود فروق بين إجابات أفراد العينة على جميع الفقرات حسب الفرضيات (المحاور) وكانت النتائج كما يلي:

1- الفروق باختلاف نوع المشروع:

جدول رقم (12)

اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) لدلالة الفروق في استجابات العينة على محاور الدراسة باختلاف نوع المشروع

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة	بين المجموعات	0.66	3	0.22	1.79	0.149	غير دالة
	داخل المجموعات	35.26	289	0.12			
مساهمة صندوق المئوية في توفير الوظائف وتوطينها	بين المجموعات	0.21	3	0.07	0.37	0.777	غير دالة
	داخل المجموعات	54.29	289	0.19			
تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية	بين المجموعات	0.74	3	0.25	2.10	0.101	غير دالة
	داخل المجموعات	33.83	289	0.12			

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة، مساهمة صندوق المئوية في توفير الوظائف وتوطينها، تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة على تلك المحاور تعزى لاختلاف نوع مشروعاتهم.

2- الفروق باختلاف عمر المشروع:

جدول رقم (13)

اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) لدلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة

على محاور الدراسة باختلاف عمر المشروع

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	التعليق
مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة	بين المجموعات	0.56	3	0.19	1.54	0.205	غير دالة
	داخل المجموعات	35.35	289	0.12			
مساهمة صندوق المئوية في توفير الوظائف وتوطينها	بين المجموعات	0.34	3	0.11	0.60	0.616	غير دالة
	داخل المجموعات	54.16	289	0.19			
تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية	بين المجموعات	0.32	3	0.11	0.91	0.436	غير دالة
	داخل المجموعات	34.25	289	0.12			

المصدر: الباحث: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (13) أن قيم (ف) غير دالة في المحاور: (مساهمة المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة، مساهمة صندوق المئوية في توفير الوظائف وتوطينها، تغطية الوظائف بأيدي عاملة سعودية)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة على تلك المحاور تعزى لاختلاف أعمار مشروعاتهم.

الخلاصة وتوصيات الدراسة:

النتائج:

بعد استعراض النتائج التي تمخض عنها تحليل البيانات التي جمعتها الدراسة عن طريق الاستبانة تم تحديد عدة نتائج مهمة لعل أبرزها ما يلي:

- 1- توفر المشروعات الصغيرة فرص عمل تناسب شريحة كبيرة من السعوديين برواتب ومميزات مجزية ساعد في ذلك اهتمام الجهات المختصة كصندوق تنمية الموارد البشرية التابع لوزارة العمل السعودية.
- 2- يميل أصحاب المشروعات الصغيرة إلى المساهمة بشكل فعال في توظيف السعوديين من خلال حرصهم على استفادة السعوديين من العمالة الوافدة في نقل الخبرة في الأعمال المتخصصة بهدف الاعتماد على السعوديين والاستغناء عن الوافدين.
- 3- يعاني أصحاب المشروعات الصغيرة من عدم استقرار العامل السعودي حيث يترك العمل بمجرد حصوله على راتب أفضل في جهة أخرى.
- 4- من الصعوبة بمكان إيجاد الأيدي العاملة السعودية التي تتقن أعمال متخصصة لاسيما الحرفية منها، والتي لايزال الاعتماد فيها على العمالة الوافدة قائماً.
- 5- لاتزال العوائق الاجتماعية تحول بين السعوديين وبين بعض الوظائف في المشروعات الصغيرة.
- 6- ما يزال أصحاب المشروعات يثقون في العمالة الوافدة لإنجاز أعمال تخصصية في مشروعاتهم أكثر من ثقتهم في العامل السعودي رغم حرصهم على المساهمة في توظيف السعوديين.
- 7- إضافة لما سبق، يتجلى الدور الفعال للجهات الراعية في عملية التنسيق، والتنظيم، والتخطيط للوظائف في المشروعات الصغيرة، وحرصهم على التشجيع والمتابعة المستمرة.

التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج التي حصلت عليها الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات المتعلقة بالاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتأهيل الأيدي العاملة ودعمهم، وهي:

- 1- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة بزيادة الوعي لدى المجتمع السعودي بأهمية تلك المشروعات، وبناء ثقافة من شأنها النهوض بمكانة العاملين في بعض المهن أو الوظائف التي يتحرج منها الموظف السعودي، كوظيفة عامل نظافة، أو حارس أمن (على سبيل المثال).
- 2- توجيه وتركيز الدعم بشكل أكبر للجهات الراعية للمشروعات الصغيرة وذلك للحصول على نتائج مضاعفة لكونها تستهدف رعاية المشروعات التي تحوي فرص وظيفية أكثر بشكل أكبر من غيرها، مما سيساهم في معادلة كفتي عدد الوظائف الشاغرة وعدد عاطلين إلى حد كبير.

- 3- ضرورة الربط بين المشروعات العملاقة والمشروعات الصغيرة، بحيث تقوم الأولى بتقديم تسهيلات لهذه المشروعات الصغيرة من خلال عمل شراكات استراتيجية في توطين العمل المشترك بينهما، بحيث يتم التركيز من قبل المشروعات الكبرى والعلاقة على المشروعات الصغيرة من حيث التشغيل والتوريد على سبيل المثال، مما سيزيد ثقة العامل السعودي بالمشروعات الصغيرة المرتبطة بشكل استراتيجي مع المشروعات العملاقة والتي بدورها ستستفيد من المشروعات الصغيرة وستشارك اجتماعيا في التخفيف من البطالة.
- 4- العمل على الربط بين مخرجات التعليم لاسيما المعاهد الصناعية، والمهنية، والتجارية مع الفرص التي تتيحها المشروعات الصغيرة، وذلك من خلال الجهات ذات العلاقة، حيث يتم تكوين قاعدة بيانات تحتوي على جميع معلومات السعوديين الراغبين في العمل، وربطها مع المعلومات الخاصة بأصحاب المنشآت الصغيرة.
- 5- عقد ورش عمل تقوم بها الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة، يكون الهدف منها التركيز على تحسين ثقافة أصحاب المشروعات الصغيرة حول الموظف السعودي من جانب، ومن جانب آخر تحسين ثقافة العامل السعودي، ونظراته للمنشآت الصغيرة، والخروج بالنتائج التي من شأنها التقريب بين كلا الثقافتين، ورفع التوصيات للجهات المعنية باتخاذ القرارات لإزالة أي معوقات تحول دون ذلك.
- 6- إنشاء جهة رسمية (كهيئة خاصة) تكون مهمتها تقديم الدعم المادي، والتنظيمي، والتوجيهي لأصحاب المشروعات الصغيرة، والراغبين في العمل، وتكون مرتبطة بشكل كامل بوزارة العمل والمجلس الأعلى للاقتصاد، لكي تكون قادرة وبشكل مركز ودقيق على دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والتي لها دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني من جهة، ودعم توظيف السعوديين في هذه المشروعات للقضاء بشكل كبير على البطالة من جهة أخرى.
- 7- إطلاق برامج تدريبية تنتهي بالتوظيف على أن تكون متخصصة في أنشطة محددة من خلال التركيز على المهارات الأساسية التي تساعد العامل السعودي على إتقان بعض الحرف التي يتفرد الوافدون بإتقانها وتستهدف الأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم، والأشخاص الذين حصلوا على تعليم متوسط أو أقل، ليكونوا قادرين على خوض تجربة العمل في المشروعات الصغيرة.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- الأسرج، حسين. (2006). *مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر*. القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- الأسرج، حسين. (2010). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشغيل الدول العربية"، *مجلة الباحث*، وزارة التجارة والصناعة المصرية.
- الأسرج، حسين. (2006). *تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية*. القاهرة: وزارة التجارة والصناعة المصرية.
- الأورفلي، خضر. (2006). "الآفاق المستقبلية للصناعات الصغيرة في الدول النامية ودورها في التنمية الاقتصادية"، *مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، ع (46).
- الحناوي، حمدي. (2006). *تنظيم المشروعات الصغيرة*. الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
- السهلاوي، خالد. (2001). "معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، *مجلة الإدارة العامة*، مج (41)، ع (2)، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- العوضي، عادل. (2004). "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة الكويت"، *مجلة بحوث جامعة حلب - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، ع (38).
- الوادي، محمود. (2005). *المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن*. المجلة العربية للإدارة، مج (25)، ع (1). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- سلمان، ميساء. (2009). "الأثر التتموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية". *رسالة ماجستير غير منشورة*. الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.
- عارف، عالية. (2009). *إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات*. المجلة العربية للإدارة، مج (29)، ع (1).
- عز الدين، عقيلة. (د.ت). *الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال*. <http://www.kenanaonline.net/page/8647> [2012, March 12].
- كاسب، سيد؛ وجمال كمال الدين. (2007). *المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديات*. القاهرة: مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث بجامعة القاهرة.
- مخيمر، عبد العزيز؛ وأحمد عبد الحليم. (2009). *دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- موقع صندوق المئوية على الشبكة العالمية (الإنترنت): <http://www.tcf.org.sa>
- موقع وزارة العمل على الشبكة العالمية (الإنترنت): <http://www.mol.gov.sa>

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Bates, T. (1990). "Entrepreneurial Human Capital Inputs and Small Business Longevity", *Review of Economics and Statistics*, Vol. 72, No. 4, November.
- Evan, D. S. and L. S. Leighton. (1990). "Small Business Formation by Unemployed and Employed Workers", *Small Business Economics*, Vol. 2, No. 4.
- Headd, Brian. (2010). *An Analysis of Small Business and Jobs*, Available at: <http://www.sba.gov/advocacy/849/7642> [2012, May 11].
- McQuaid, Ronald. (2003). *Employment and Small and Medium Sized Enterprises (SMEs) in the UK*. Edinburgh: Napier University.
- Reynolds, P. D. and D. J. Storey. (1993). *Local and Regional Characteristics Affecting Small Business Formation: A Cross-national Comparison*, OECD. Paris.
- Storey, D. J. (1982). *Entrepreneurship and the New Form*. Croom Helm, London.
- Storey, D. J. (1996). *Understanding the Small Business Sector*. Routledge, London and New York.

الاستبانة

أولاً: البيانات الأولية

فضلاً أكمل الفراغ، أو ضع علامة صح (✓) أمام الحقل ينطبق عليك:

- 1- نوع المشروع: () خدمي () تجاري () صناعي () زراعي
- 2- عمر المشروع: () أقل من سنة () من سنة إلى أقل من 3 سنوات () من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات () فوق 5 سنوات.
- 3- إجمالي عدد الفرص الوظيفية في المشروع: () فرصة
- 4- إجمالي عدد السعوديين العاملين في المشروع: () موظفاً
- 5- إجمالي عدد غير السعوديين العاملين في المشروع: () عاملاً

ثانياً: ضع علامة صح (✓) أمام الحقل الذي تراه أمامك يمثل وجه نظرك حسب الواقع الذي تعيشه:

م	العبارة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1	تفضل المشروعات الصغيرة توظيف السعوديين قبل العمالة الوافدة.					
2	شروط توظيف السعوديين في المشروعات الصغيرة أسهل من شروط توظيف العمالة الوافدة.					
3	تقدم المشروعات الصغيرة مزايا خاصة للسعوديين.					
4	تفضل المشروعات الصغيرة توظيف العمالة الوافدة لتسيير العمل أكثر من السعوديين.					
5	يحرص صاحب المشروع الصغير على تعلم العامل السعودي للمهارات من العمالة الوافدة في خطة لتوطين الوظيفة					
6	تسهل الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة حصول أصحاب تلك المشروعات على الدعم المادي المتعلق بتوطين الوظيفة (مثال: راتب هدف).					
7	تشجع الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة أصحاب تلك المشروعات على توطين الوظائف في مشروعاتهم كعمل تكريم لهم.					
8	تتواصل الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة باستمرار مع أصحاب المشروعات.					
9	تقوم الجهات الراعية للمشروعات الصغيرة بتوفير المعلومات الكاملة عن الوظائف المتوفرة في تلك المشروعات.					
10	يبحث أصحاب المشروعات الصغيرة باستمرار عن بديل سعودي مؤهل ليحل محل العامل الأجنبي لديهم.					

The Role of Small Businesses in Labor Absorption and Indigenization An Empirical Study on Projects Sponsored by the Centennial Fund in Riyadh

Dr. Mohammed S. AL-Amri

Associate Professor of OB and HRM
King Saud University

Khalid A. AL-Barazi

The Centennial Fund –Riyadh
Operation Manager

Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

The purpose of this study is to identify the role of small businesses to employment of national (Saudi) manpower at the same time to identify the ability and readiness of Saudis, businesses' owners to accept and dealing with this. The study has been applied on (293) small businesses supported by The Centennial Fund (TCF) in Riyadh region of different types, trading, service, industrial, and agricultural. In order to achieve this goal the most related literature were reviewed and the researcher proposed questionnaire distributed to the study sample. Following the testing of the study's hypotheses, for the purpose of statistical analysis, some tools were used, such as descriptive, and alpha. The study reached the following results:

- Small businesses provide suitable jobs for Saudis.
- Owners of small businesses adopt employment of Saudis as well as knowledge gain from labors.
- It is not easy to owners of small businesses to find specialized Saudis.
- Some social cultures build barriers between Saudis and some jobs in small businesses.
- The role of dedicated firms to support small businesses, through coordination, organization, and planning.

The study provided a number of recommendations and suggestions offered by academics related to small business enterprise.

- The relevant bodies has to support the development of small business to increase awareness of the importance of such businesses to the society.
- Link the large business and small businesses so that the former provides facilities for these small businesses.
- Prepare the business graduates equipped with skills and competencies to make use of the opportunities available in the small businesses area.
- Establish a center that would provide advice and support to who are interested to work in small businesses.
- Design training programs that might lead to potential employment.

Key words: Saudization - Small business – Unemployment.